

أثر الجباية العادية على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الإقتصادي، دراسة تحليلية قياسية لعلاقة الجباية العادية بنمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، بالإسقاط على مخطط النموذج التنموي الجديد كأموذج.

The effect of ordinary taxation on the financial strategy of the economic recovery policy, a standard analytical study of the relationship of regular taxation to the growth of GDP in Algeria, by projecting the scheme of the new development model as a model.

حكيم دحماني^{1*}، موسى سعداوي².

¹ مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة المدية، dahmani.hakim@univ-medea.dz

² مخبر التنمية المحلية المستدامة، بجامعة المدية، saadaoui.moussa@univ-medea.dz

تاريخ النشر: 2023/07/23

تاريخ القبول: 2023/05/07

تاريخ الاستلام: 2023/03/17

ملخص:

تطرقنا في هاته الدراسة إلى العلاقة بين حجم الجباية العادية وتطورها في الجزائر للفترة 2000 – 2019، وبين النمو الإقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بتحديد العلاقة بين الإستراتيجية المالية التي قامت عليها سياسة الإنعاش الإقتصادي من مخطط لآخر، مع التركيز على مخطط النموذج التنموي الجديد، أو ما يسمى رسمياً بمخطط التحول الإقتصادي، الذي اختلفت إستراتيجيته المالية اختلافا جذريا عن المخططات السابقة، خاصة في جانب الجباية العادية التي حدد لها أهدافا كمية واجبة التحقيق قبل الانطلاق في التحول الإقتصادي، وعليه فالجباية العادية شكلت على مدار سنوات سياسة الإنعاش الإقتصادي، آلية توجيه للإستراتيجية المالية التي قام عليها كل مخطط بناء على حجم التحصيل الفعلي منها في تمويل المالية العامة، كما كانت هدف من أهداف هاته الإستراتيجيات على إختلاف أهدافها ومنطلقاتها الكلية.

كما تطرقنا إلى العلاقة بين نمو الناتج المحلي والجباية العادية في الدراسة القياسية، من أجل معرفة حجم التأثير غير المباشر بين المتغيرين، وقد توصلنا إلى أن المالية العامة في الجزائر هي المحدد الأساسي للنمو الإقتصادي بالدرجة الأولى.

الكلمات المفتاحية: مخطط التحول الإقتصادي، الإستراتيجية المالية، الإنعاش الإقتصادي، الجباية العادية.

Abstract:

In this study, we discussed the relationship between the size and development of ordinary taxation in Algeria in 2000 - 2019, and economic growth in GDP, by defining the relationship between the financial strategy that underpins the

economic recovery policy from one scheme to another, with a focus on the development model diagram The new, or what is officially called the economic transformation scheme, whose financial strategy differed radically from the previous plans, Especially on the side of regular taxation, for which it has set quantitative goals that must be achieved before launching the economic transformation, and accordingly, regular taxation has formed over the years of the economic recovery policy, a guiding mechanism for the financial strategy on which each scheme is based on the actual collection of it in public financial financing, as well It was a goal of these strategies, with different goals and overall premises.

We also discussed the relationship between domestic product growth and regular taxation in the standard study, in order to know the magnitude of the indirect impact between the two variables, and we have found that public finances in Algeria are the primary determinant of economic growth in the first place.

Key words: *economic transformation scheme, financial strategy, economic recovery, ordinary taxation.*

1- مقدمة:

شكّلت بداية سنة 2000 مرحلة انسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية من خلال حوصصة المؤسسات الاقتصادية، التي بدأت منذ سنة 1997 تدريجياً، وانسحابها إلى قطاع الخدمات العمومية والحماية الاجتماعية والأشغال العمومية والبنى التحتية، في محاولة لتمكين القطاع الخاص الإنتاج تدريجياً ليحل محلها في الحياة الإنتاجية، وعليه فإن المتتبع لطبيعة المخططات التنموية من خلال مختلف إستراتيجياتها التنموية والمالية يلاحظ الفرق الواضح بينها، وعليه فقد جعلت الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الاقتصادي أولوية التفكير في آليات استدامة مصادر التمويل المحلية، لتمويل المالية العامة، الفاتورة الأساسية لتحفيز في الإقتصاد في إستراتيجية سياسة الإنعاش الإقتصادي بكل مخططاتها، وتهدف إلى ضمان الأمن المالي للبلاد، بعدم اللجوء إلى الإستدانة الخارجية، وجعلها استثناء وللضرورة القصوى فقط، إلا أن الصدمة السالبة لأسعار النفط وضعف الجباية العادية كان لها آثار اجتماعية سلبية ما حتم عليها اللجوء في قانون المالية السنوي لسنة 2018، إلى سياسة التمويل غير التقليدي ممثلة بسياسة الاصدار النقدي الجديد، والتي شرعتها في قانون النقد والقرض 10-17 المؤرخ في 11-10-2017، فيما بات يعرف بسياسة التمويل غير التقليدي، في إستراتيجية واضحة للتحويل في مجال تمويل المالية العامة بعيداً عن الجباية البترولية التي شهدت تراجعاً حاداً بداية من 2013، جعلها تلجأ إلى الإقتراض الداخلي في تجربة قرض النمو سنة 2015، إلا أن الثابت في

الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الإقتصادي هو التحول نحو الحماية العادية من خلال عديد الإجراءات المتخذة في هذا الجانب، إلا أن مخطط التحول الإقتصادي الجديد أفرد لها محورا خاصا بها، وهو محور تمويل المالية العامة.

الإشكالية: من خلال ما سبق تبرز إشكالية بحثنا على النحو الآتي:

ما هو تأثير الحماية العادية على الإستراتيجية المالية لسياسة الإنعاش الإقتصادي في جانب تمويل المالية العامة ونمو الناتج المحلي الإجمالي، بالإسقاط على مخطط التحول الإقتصادي الجديد؟
المنهج المتبع:

بناء على ما سبق ذكره، فقد قمنا بإتباع المنهج الوصفي من أجل تحديد مختلف المفاهيم والعلاقات التي يتناولها هذا الموضوع، كما استخدمنا طريقة التحليل والترتيب من أجل تحليل واقع تأثير الحماية العادية على إستراتيجية مخطط النموذج التنموي الجديد في الجزائر، وذلك من خلال دراسة تحليلية نظرية للظروف المحيطة بتطبيق إستراتيجية هذا المخطط ومدى تأثير الحماية العادية على تطبيق هاته الإستراتيجية في جانب نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال استخدام المنهج القياسي لبناء النموذج.

أقسام الدراسة: تنقسم الدراسة إلى:

■ الإطار النظري:

- الإطار النظري لإستراتيجية مخطط النموذج التنموي الجديد.
- دراسة تحليلية ونظرية لتأثير الحماية العادية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مع الإشارة لبرنامج التحول الإقتصادي.
- إستراتيجية سياسة الإنعاش الإقتصادي في مجال إصلاح وتعديل الإجراءات الجبائية العادية للفترة 2000 – 2020.

■ الدراسة القياسية:

- دراسة قياسية لتأثير الحماية العادية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 – 2019 مع الإشارة لبرنامج التحول الإقتصادي.
- نتائج الدراسة.

2- الإطار النظري:

1.2 الإطار النظري للإستراتيجية المالية والتنمية لبرنامج التحول الإقتصادي (برنامج النموذج الإقتصادي الجديد) 2015-2030.

البرنامج على غير ما سبقه من برامج سياسة الإنعاش الإقتصادي، والتي كانت خماسية، فهو برنامج طويل الأجل، يمتد على مدة 15 سنة، وهذا راجع لتلك الخبرات المكتسبة من الإخلال وبالإستراتيجية المالية للبرامج السابقة، والتي شكلت انطلاقة، او أرضية صلبة يتم عليها البناء عند تصميم محاور البرنامج، وإستراتيجيته المالية، على الرغم من أن البرنامج من برامج سياسة الإنعاش الإقتصادي ويأخذ بنفس إستراتيجيتها المالية.

برنامج النموذج الإقتصادي الجديد، هو برنامج طويل الأجل، يمتد من سنة 2015 إلى سنة 2030، يشكل امتدادا لبرامج سياسة الإنعاش الإقتصادي، من حيث طبيعة الإستراتيجية المالية التي تأخذ بها البرامج السابقة، ناهيك عن المحاور الكبرى التي يبقى عليها إلى حد كبير، من حيث:

أ. محور المالية العامة:

هناك إختلاف جذري في الإستراتيجية المالية لبرنامج النموذج الإقتصادي الجديد مقارنة بالبرامج السابقة، في ما يخص محور التمويل للمالية العامة، فقد انطلق البرنامج في ظل صدمة غير مواتية شديدة منذ سنة 2014 في اسعار البترول، القاطرة الأولى لتمويل التنمية في الجزائر، والمحدد الأول لإستراتيجية أي مخطط تنموي، فرضت نوع من الحيلة والحذر تحسبا لانخفاضها من جديد، هذا البرنامج ونتيجة أزمة السيولة التي شهدتها المالية العامة جعل الحكومة تبحث عن بدائل تمويل غير تقليدية في الجزائر، بعيدا عن الزيادة في الضرائب ذات ردود الفعل العنيفة والسلبية من قبل الأعوان الاقتصاديين، وعليه فقد لجأت الحكومة إلى التمويل عن طريق:

✓ بدأت باللجوء إلى الإستدانة الداخلية من خلال قرض النمو ذو الخمس سنوات بمعدل فائدة 5.4%، وهو عبارة عن سندات خزينة عمومية متوسطة وطويلة الأجل، طرحتها الحكومة لتمويل الخزينة لمخطط النموذج التنموي الجديد سنة 2015 بعد تواصل أزمة الجباية البترولية في التراجع الحاد، إلا أنه لم يحقق القدر التمويلي المأمول منه، نتيجة غياب الوعي الإستثماري في هذا النوع من الاستثمارات، هذا إذا أغفلنا الجانب الديني للمجتمع الجزائري، ناهيك عن عدم ثقة الأعوان الإقتصاديون في قدرة الحكومة على السداد، دون أن ننسى العوامل الإقتصادية التي حالت دون تحقيق المطلوب من هذا

التمويل، اهمها التضخم والعائد المتدني جدا، وغياب الوعي الاستثماري لدى عامة الناس، بالإضافة إلى أن المجتمع الجزائري، بتحوله لاقتصاد السوق، فهو لا يملك الادخار الكافي للإستثمار في هاته الأدوات أو غيرها، وهي تراكمات فترة الإقتصاد المخطط، من جهة أخرى فإن عدم نجاعة قرض النمو كإستراتيجية تمويل جديدة لم تنجح يكمن في أن الإستثمار في سندات الخزينة أو حتى أدوات الخزنة توفر الإستراتيجية المالية للمستثمر ولا توفر العائد، ما جعل الإستثمار في هذا التمويل مقتصر على البنوك التجارية، وأغلب الاستثمارات كانت بأوامر فوقية.

✓ من جهة أخرى قامت إستراتيجية التمويل لبرنامج النموذج الإقتصادي الجديد على التمويل من خلال الإصدار النقدي، أي أن البنك المركزي يقوم بإصدار النقود مقابل أدوات الخزنة التي لا تتجاوز في الحالات العادية الـ 06 أشهر) (العزاوي، 2007) وهي تشكل مصدرا تضخميا، على إعتبار أن هاته الكتلة النقدية ليس لها مقابل في الاقتصاد الحقيقي، وهو التقاطع الجوهرى بينها وبين سياسة التيسير الكمي (أنظر النقطة الموالية)، على إعتبار أنها تعتمد على مصادر تضخمية بدلا من اللجوء إلى الادخارات الحقيقية، وهي سياسة مقصودة من الدولة، من أجل تحقيق حملة أهداف إقتصادية واجتماعية وسياسية، وتتمثل في تمويل العجز في الموازنة العامة السنوية من خلال عملية الإصدار النقدي التي تتم عادة من طرف البنك المركزي، وهو المؤسسة الوحيدة المكلفة بعملية الإصدار النقدي على مستوى كل دولة بناء على طلب الخزينة العمومية فيها، من خلال تقديم سندات حكومية تعطى للمصرف المركزي كغطاء لعملية الإصدار وفق القانون المالية المصادق عليه من طرف الهيئة التشريعية، أي بمعنى ضخ كتلة نقدية يصدرها البنك المركزي دون أن يكون لها مقابل، كما قد تتم عملية الإصدار عن طريق توسع البنوك التجارية في اشتقاق نقود الودائع مقابل السندات الحكومية التي تصدرها الدولة لصالح هذه البنوك، التي يحق لها أن تعيد خصم هذه السندات لدى البنك المركزي الذي يقبلها من البنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للإقراض بالنسبة للبنوك التجارية، ويمول البنك المركزي طلبات البنوك التجارية هذه عن طريق الإصدار النقدي الجديد مما يزيد من كمية النقود المتداولة في الاقتصاد، إلا أنه نادرا ما يتم اللجوء إلى هاته الآلية على إعتبار أنها تؤثر بشكل مباشر في تدني قيمة النقد المحلي (جمال بن دعاس، 2010).

إلا أن القائمين على تسيير البرنامج وإستراتيجيته المالية عمدوا إلى التحقق من توفر الشروط الموضوعية لسياسة الإصدار النقدي قبل تطبيق البرنامج على أرض الواقع باللجوء إلى هذه التقنية التمويلية من أجل تمويل الموازنة العامة أداة تنفيذ المخطط، هاته السياسة تتطلب توفر شروط معينة، يجب توفرها في الاقتصاد، من أجل أن تكون لها آثار إيجابية على الاقتصاد، نذكرها على النحو الآتي:

✓ يجب أن تكون الإستراتيجية التنموية للدولة تقوم على دعم جانب العرض، خاصة في مجال المشاريع الإستثمارية والبنى التحتية، وعليه فإن هاته السياسة تستوجب توجيه هاته الأموال إلى مشاريع إستثمارية وليس استهلاكية، والغرض من هذا أن كمية النقود التي توجه إلى هاته المشاريع الإستثمارية تجد المرونة الكافية في هاته المشاريع من أجل امتصاصها؛

✓ وهو ما توفر على أرض الواقع، فالكتلة النقدية تم توجيهها إلى تسديد ديون المشاريع العامة المنجزة في قطاع البنى التحتية، وتم توجيه الكتلة النقدية للقطاع الاستثماري وليس الاستهلاكي

✓ تكمن الإشكالية في هاته السياسة في أنه يجب أن تقوم الحكومة بطبع الكتلة النقدية على دفعات متباعدة من حيث الفترة، كما يجب أن تكون الكتلة النقدية التي تضخها مدروسة بعناية، حتى لا تؤدي إلى بروز قوى تضخمية، تأتي على النمو الإقتصادي المستهدف؛

✓ في هذا الجانب أخفقت الحكومة في كبح الضغوط التضخمية من الظهور.

✓ أن يكون الجهاز الإنتاجي مرنا كفاية لامتناس هاته الزيادة، على إعتبار أن هاته الكتلة هي تضخمية لأنه ليس لها مقابل (ناصر عبيد الناصر، 2005).

وهذا الشرط أيضا غير متوفر على أرض الواقع، فالجهاز الإنتاجي الجزائري غير مرن، فهو لا يعمل حسب جانب العرض، ولا حسب جانب الطلب، وإنما يعمل حسب قدرته الإنتاجية، ويتميز بضعف الميزة التنافسية خاصة في جانب الابتكار والتطوير، ناهيك عن التكاليف المرتفعة.

شكل قانون المالية لسنة 2018 الاستثناء في الجزائر، منذ الاستقلال، فحتى تتفادى ردود الفعل السالبة هاته لجأت إلى سياسة التيسير الكمي* (معزوز، القادر، 2014)، بالجوء إلى التمويل غير التقليدي الذي شرع له القانون 10-17 المؤرخ في 10-11-2017 المتعلق بالنقد والقرض الذي يرخص للبنك المركزي بشراء السندات مباشرة من الخزينة العمومية من أجل توفير التمويل للمالية العامة، هذا القانون المتعلق بالنقد والقرض 10-17 المؤرخ في 10/11/2017، والذي تم من خلاله وضع الإطار التشريعي والقانوني الذي يسمح للبنك المركزي بشكل استثنائي لمدة 05 سنوات بشراء السندات المالية التي تصدرها الخزينة العمومية من أجل المساهمة على وجه الخصوص في (قانون النقد والقرض، 2017):

✓ تغطية احتياجات التمويل للخزينة العمومية.

* يعرف التيسير الكمي بأنه: "عبارة عن سياسة نقدية يقوم بموجبها المصرف المركزي بزيادة حجم مركزها المالي ليتمكن من زيادة حجم الأموال المخصصة للإقراض عبر إصدار نقدي جديد، يقوم البنك المركزي باستخدام هذه النقود الجديدة لشراء الأصول من المصارف الأخرى، مما يزيد من السيولة لدى تلك المصارف، فتصبح بذلك قادرة على إعطاء المزيد من القروض للراغبين بذلك".

✓ تمويل الدين العمومي الداخلي.

✓ التمويل للصندوق الوطني للإستثمار.

تنفذ هاته الآلية لمراقبة تنفيذ برنامج الإصلاحات الإقتصادية والهيكلية والميزانية، والتي ينبغي أن تفضي في نهاية الفترة المذكورة كأقصى تقدير إلى:

✓ توازنات خزينة الدولة؛

✓ توازن ميزان المدفوعات (قانون النقد والقرض، 2017).

إن الغرض من قرض النمو وسياسة الإصدار النقدي والتمويل غير التقليدي هو استكمال المشاريع الكبرى، وتوفير التمويل للمالية العامة، بعيدا عن الزيادات في الضرائب أو اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة من أجل كسب أموال إضافية عند التحويل من العملات الأجنبية والتي أضرت بقيمة الدينار الجزائري في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وليس الحماية الاجتماعية أو مكافحة البطالة، التي شهدت ارتفاعا لسنتي 2015 و 2016 على التوالي، من جهة أخرى سعت الدولة في هذا المخطط إلى محاولة الدفع باليد العاملة بعيدا عن القطاع العام، الذي تضخم بفعل سياسة التشغيل للمخططات السابقة، والذي شكل عبئا إضافيا على تمويل المالية العامة، ولذلك قامت بغلق باب التوظيف في القطاع العام وإبقائه للضرورة القصوى فقط، إلا أنها سرعان ما تراجعت عن هذا الإجراء شهري نوفمبر وديسمبر 2019 بإدماج حاملي الشهادات في الإدارات العمومية الخدمية وليست في القطاعات المنتجة، في إحلال واضح بماتته الإستراتيجية (محمد، وعيل، 2018).

ب. محور التنوع الإقتصادي:

شكل موضوع التنوع الإقتصادي في الإقتصاد الجزائري موضوعا مركزيا في النقاشات والسياسات التنموية، بينما الجزائر لم تتدارك تلك الجزئية إلى يومنا الحاضر، وبقي الإقتصاد الجزائري مرتبطا ومرهونا بالعائدات النفطية، إلى أن أدرج هذا المطلب كركيزة أساسية في النموذج الإقتصادي الجديد، أين حدد جملة من الأهداف خلال المرحلة الثانية 2020-2030 والمتمثلة فيما يلي:

✓ يستهدف برنامج النموذج الإقتصادي الجديد استهداف معدلات نمو اقتصادي ما بين 6.5%

وهي نفس المعدلات المستهدفة لنمو الناتج المحلي الخام، للفترة 2020 - 2030؛

✓ زيادة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بـ 2.3 مرة؛

✓ مضاعفة نصيب الصناعات المصنعة في القيمة المضاعفة إلى 10% مع مشارف سنة 2030؛

✓ عصرنة القطاع الفلاحي بما يحقق الأمن الغذائي، ويعدل تركيبة الناتج الداخلي الخام بعيدا عن قطاع المحروقات وتأثيراته السلبية؛

✓ تحقيق التحول الطاقوي بما يضمن تخفيض معدل النمو السنوي للاستهلاك الطاقوي بالنصف؛ أي من 6% في سنة 2015 إلى 3% في سنة 2030؛

✓ تنوع الصادرات بما يسمح بتمويل النمو السريع للاقتصاد (ياسين، 2017).

نشير هنا إلى أن الجزائر اعتمدت منذ استقلالها على القوانين الفرنسية في مجال الموازنة العامة إلى غاية صدور القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المنظم لقوانين المالية السنوية، والذي أصبح أهم مرجع في إعداد الموازنة السنوية، حيث اعتمدت عدة معايير تصنف على أساسه مكونات الموازنة العامة، وتصنف المادة 11 منه إيرادات الميزانية العامة في الجزائر حسب مصدر الإيرادات المتأتية منه إلى (هائي، مراح، 2018):

- ✓ إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوى.
- ✓ الأموال المتأتية من الهبات والهدايا والمساهمات.
- ✓ التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.

✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

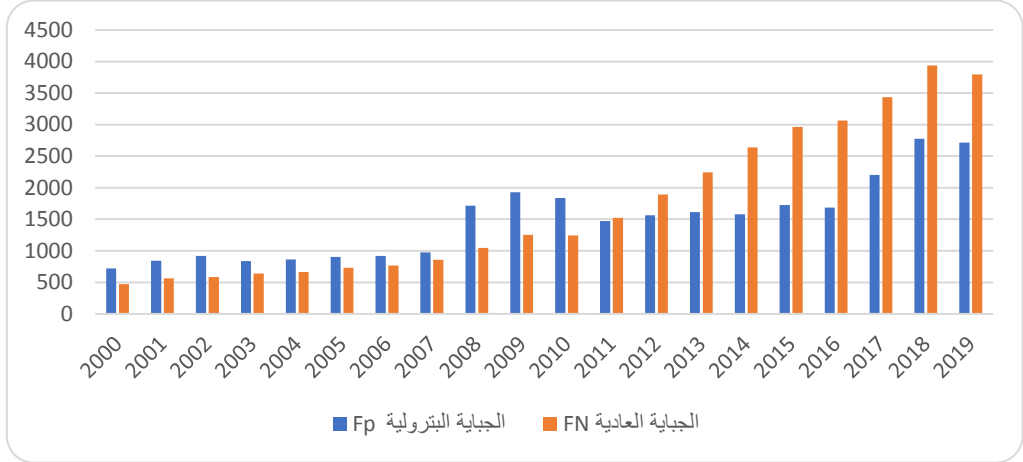
✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

2.2 دراسة تحليلية ونظرية لتأثير الجباية العادية على نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مع الإشارة لبرنامج التحول الإقتصادي.

حتى تتضح الصورة أكثر، نقوم بتوسيع فترة الدراسة لكامل مخططات سياسة الإنعاش الإقتصادي منذ سنة 2000، من حيث تطور الجباية العادية، حتى نستطيع المقارنة بين حجم التحصيل الجبائي في المخططات السابقة ومخطط النموذج التنموي الجديد، فالبرنامج يجعل من إستراتيجية التحول الإقتصادي من التبعية لقطاع المحروقات وخاصة في مجال التمويل للمالية العامة، والتحول نحو التمويل من خلال الجباية العادية بالدرجة الأولى، ولذلك فإننا هنا نقوم بتتبع تطور الجباية العادية للفترة 2000 – 2015 وهي

فترات تطبيق المخططات السابقة، والفترة 2016 – 2020 وهي فترة تطبيق مخطط التحول الإقتصادي في مرحلته الأولى، وهي مرحلة التنوع في تمويل المالية العامة.

الشكل رقم 01: تطور الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية في الجزائر للفترة 2000 – 2019.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات قوانين المالية للسنوات المعنية.

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ تطور مستمر ولو ضعيفا للجبائية العادية مقارنة بالجبائية البترولية، إلا أنه ومنذ سنوات 2012 و 2013 وما بعدها نلاحظ تفوق الجبائية العادية بشكل كبير، إلا أننا نشير هنا إلا أن هذا التفوق يعود في جزء كبير منها إلى إجراءات طارئة ومستعجلة لمواجهة الصدمة السالبة للجبائية البترولية، فقد اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحميد أثر الصدمة على النمو الإقتصادي شملت ما يلي:

✓ كخط دفاع أول، استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق

ضبط الإيرادات للحد من أثر تراجع أسعار النفط على النمو؛

✓ سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء لرفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار

الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، فعلى سبيل المثال، قام بنك الجزائر بالسماح للدينار بالانخفاض ب 25% مقابل الدولار الأمريكي وب 6,7% مقابل الأورو خلال عام 2015، والغرض من وراء ذلك هو الحد من الطلب على الواردات وتقليل الضغوط على الاحتياطات الدولية (القادر ش.، 2018).

✓ في مجال الجبائية العادية فقد اتخذت تدابير حاسمة في موازنة عام 2016 لتكريس مسار الضغط

المالي عبر إحراز المزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق

وفرات، حيث انخفضت ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8,8%، كما انخفض تقدير ميزانية التسيير بنسبة 3,3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بـ 16%، وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات الغير المتكررة عبر تخفيض الإستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي، مستشفيات...)، وتقليص الواردات مع فرض رخص استرداد على منتجات منها السيارات والإسمنت، وخفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة، وفي جانب الإيرادات العامة أقرت موازنة 2016 دفع بعض الرسوم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15%، على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة (مرغيت، 2016).

الجدول رقم 01: تطور الجباية الفعلية العادية في الجزائر للفترة 2000 – 2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الجبابة العادية المقدرة	425.84	411.38	438.85	475.89	532.3	596.93	610.77	676.12
الجبابة العادية الفعلية	349.5	398.24	482.90	524.92	580.41	640.47	720.88	766.75
معدل التنفيذ %	82.07	96.81	110.04	110.30	109.04	107.29	118.03	113.40
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الجبابة العادية المقدرة	754.8	921	1068.5	1324.5	1595.75	1831.4	2267.45	2465.71
الجبابة العادية الفعلية	965.29	1146.61	1297.94	1448.90	1908.62	2031.02	2549.97	2742.11
معدل التنفيذ %	127.89	124.50	121.47	109.39	119.61	110.90	112.46	111.21

المصدر: الجبابة العادية المقدرة من قوانين المالية للسنوات المعنية. الجبابة العادية الفعلية من معطيات الديوان الوطني للإحصائيات.

توقفنا سنة 2015 لعدم توفر إحصائيات الجبابة الفعلية للسنوات المتبقية

من خلال الجدول نلاحظ التطور الحاصل في معدلات تنفيذ الجبابة العادية، أي التحصيل الفعلي للجبابة العادية مقارنة بتلك المتوقعة في قانون المالية السنوي، ما بعد سنة 2002، وهي نتاج تلك الإصلاحات في مجال الجبابة العادية، والهادفة إلى الضغط على الأعوان الإقتصاديين من أجل دفع الحقوق المترتبة عليهم تجاه الدولة.

3.2 إستراتيجية سياسة الإنعاش الإقتصادي في مجال إصلاح وتعديل الإجراءات الجبائية العادية للفترة 2000 – 2020.

اعتمدت السلطات العمومية خطة إستراتيجية تتضمن عدة تدابير لتبسيط المنظومة الجبائية والإجراءات والتخفيف من الضغط الضريبي وتعزيز وتشديد أساليب الرقابة للحد من ظاهري الغش والتهرب الضريبيين، حيث تمثلت هذه التدابير في الآتي:

أ. تبسيط وتعزيز الإجراءات الجبائية وذلك ب:

✓ تبسيط إجراءات تسيير وتحصيل الضريبة؛

✓ التخفيف من الضغط الجبائي من خلال:

✓ إلغاء الدفع الجزائي؛

✓ إعادة هيكلة نسب الرسم على القيمة المضافة من خلال تخفيض عدد النسب وتوسيع مجال

تطبيقه التخفيض الجذري والتدريجي في نسبة الضريبة على أرباح الشركات بموجب قانون المالية، حيث

انتقلت نسبة الضريبة من 42% إلى 25% بالنسبة لنشاطات التجارة وتأدية الخدمات و19% بالنسبة

للقطاع الإنتاجي و23% بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية و26% لجميع النشاطات (أحمد، 2017).

✓ تخفيض نسب وعدد شرائح الدخل الإجمالي ورفع الشرائح إلى حدود 2000.000 دج سنويا.

✓ تبسيط وتوحيد الإجراءات المتعلقة بالتصريح ودفع الضرائب والرسوم من خلال إنشاء تصريحات

جديدة واعتماد نظام التصريح والدفع الإلكتروني بالنسبة للمؤسسات الكبرى في المرحلة الأولى لتعمم

فيما بعد في إطار التحول نحو إرساء أسس إدارة ضريبة إلكترونية.

✓ إقرار أربعة أنظمة للإخضاع الضريبي هي نظام الربح الحقيقي، نظام التصريح المبسط ونظام

التصريح المراقب والضريبة الوحيدة الجزافية لتخفيض هذه الأنظمة في إطار تبسيط الإجراءات الجبائية إلى

نظامين وهما نظام الربح الحقيقي ونظام الضريبة الوحيدة الجزافية.

✓ توحيد الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة الذي يتكون من كافة الضرائب والرسوم وهذا في إطار

تسهيل وتبسيط الإجراءات الجبائية للمكلف بالضريبة.

✓ إقرار المشرع الجبائي للشروط الشكلية والموضوعية الواجب توفرها في الفاتورة من خلال المرسوم

التنفيذي لسنة 2005 الذي ينظم ويحدد شروط وطيفية إعداد الفوترة، واعتماد نظام الفوترة الإلكترونية،

ويجرى حاليا التصديق على القانون الخاص بنظام التوقيع والتصديق الإلكتروني (سمير، 2006).

✓ توسيع الوعاء الضريبي بتأسيس برنامج للامثال الجبائي الإداري بموجب قانون المالية التكميلي

لسنة 2015 حيث تخضع الأموال المودعة من طرف الأشخاص لدى البنوك إلى معدل ضريبة جزافية

قدره 7%، ويندرج في إطار رغبة السلطات العمومية إلى تعبئة الموارد المالية قصد تمويل الاستثمارات

المنتجة وتشجيع أكثر للمتعاملين الاقتصاديين وكذا المواطنين على الانضمام بصفة تدريجية للمجال

الرسمي.

ب. تعزيز وتشديد الإجراءات الجبائية من خلال:

✓ إحداث أربعة أنظمة للرقابة الجبائية على مستوى الإدارة الجبائية وهي الرقابة على المستندات والتحقيق في المحاسبة، التحقيق المصوب والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة وهذا يدخل في إطار تعزيز وتحسين إجراءات الرقابة الجبائية من جهة وضمان حقوق المكلفين من جهة أخرى؛

✓ إحداث الفهرس الوطني للغشاشين بالتعاون مع الإدارات الأخرى كالجمارك والتجارة وسن إجراءات إلى حدود ردية لهذا الغرض برفع الغرامات المطبقة ب 100% و 200% وعقوبات تصل إلى حد الحبس؛

✓ اعتماد بطاقة معلومات بالنسبة للمكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة الجبائية والتي ترتبت على عاتقهم الضريبة، تسجل فيها كافة المعلومات الخاصة بالمكلف من حسابات بنكية إلى ممتلكات عقارية أو منقولة والضرائب والرسوم المترتبة عليهم والتي ترسل فيما بعد إلى قباضات الضرائب المختصة إقليمياً مع الورد الفردي بغية تحصيل الضريبة المستحقة أو الحجز على الممتلكات وذلك قبل إعلان المكلف بالضريبة لإعساره وإفلاسه.

✓ تبسيط الاجراءات الضريبية للمكلفين بالملفات الجبائية سواء الخاصة بالملفات أو استخراج الوثائق الجبائية (مراد، 2011).

ت. تفعيل إجراءات التحصيل الضريبي: اتخذ المشرع في إطار سعيه لزيادة الحصيلة الضريبية العديد من الإجراءات، تمثلت أهمها في:

✓ الزيادة في غرامات التحصيل الضريبي الناتجة عن التأخر في تسديد الضريبة حيث وصلت من 10% إلى 25% ثم حدود 40% في بعض الحالات.

✓ استعمال الأسلوب الردي بتطبيق القانون بشكل صارم كالغلق المؤقت والدائم للمحل التجاري أو القيام بعملية الحجز على الممتلكات والعقارات حتى التسديد لإجبار المكلفين بالضريبة الذي يتهربون من الوفاء بالتزاماتهم تجاه الإدارة الضريبية.

✓ إعادة جدولة الديون الضريبية بإلغاء الغرامات بالنسبة للمكلفين بالضريبة الذين يخضعون لنظام الربح الحقيقي والذين يثبتون عدم قدرتهم على تسديد الضرائب المستحقة على عاتقهم لتخفيف العبء الضريبي وتشجيعهم على دفع مستحقاتهم الضريبية.

✓ تخفيض غرامات التحصيل الضريبي والذي قد يصل إلى 50% ووضع إجراءات تسهيلية لصالح المكلفين بالضريبة الذين يحترمون التزاماتهم الجبائية بإلغاء الغرامات المترتبة عليهم.

3. الدراسة القياسية:

1.3 دراسة قياسية لتأثير الحماية العادية على نمو الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 – 2019

مع الإشارة لبرنامج التحول الإقتصادي.

تنطرق لدراسة العلاقة بين الناتج المحلي الخام في الجزائر كمتغير تابع، ومدى ارتباطه أو دراسة معامل الارتباط بينه وبين الحماية العادية كمتغير مستقل في الجزائر، لمعرفة حجم ومدى التأثير المتبادل، بالإضافة إلا أننا نشير إلى أن الحماية العادية ليست من محددات الناتج المحلي الخام كالأستهلاك والاستثمار والنفقات العامة... الخ، وإنما نأخذ بحجم التأثير للحماية العادية على الناتج الخام، على اعتبار أنها الهدف الأول لإستراتيجية سياسة الإنعاش الإقتصادي، من خلال جعلها الهدف المحور الأساسي للإصلاح الإقتصادي، من أجل إحلال الحماية العادية محل الحماية البترولية في التمويل، وبالتالي النمو الإقتصادي في الجزائر بعيدا عن التمويل غير العادي المتأتي من الحماية البترولية، كما نشير إلى أننا نريد دراسة علاقة الحماية العادية بمعدل النمو في الناتج الخام، وليس علاقة الحماية العادية بالناتج الخام لأنها ليست من محدداته، وقد أخذنا قيم الناتج الخام بالدينار بدل معدلات النمو الإقتصادي كهدف إستراتيجي لفترة الدراسة، حتى يكون لدينا تجانس في القيم يقبلها البرنامج، إذا لا يمكننا أن نأخذ قيم الحماية العادية بالقيم النقدية ثم نأخذ معدلات النمو في الناتج الخام بالنسب المئوية، ولذلك أخذنا قيم الناتج بدلا من نسب النمو المئوية للناتج الخام، وذلك على النحو الآتي:

قد تم بناء النموذج وفق الصيغة التالية: على افتراض أن النموذج يكون وفق نموذج الإنحدار البسيط، فيكون لدينا:

$$PIB = f(Fn)$$

وبذلك تكون معادلة النموذج على النحو الآتي:

$$PIB = B_0 + B_1Fn.$$

أ. معطيات الدراسة: من أجل تتبع علاقة الحماية العادية باختلاف إقطاعاتها بمعدلات نمو الناتج

المحلي الخام في الجزائر للفترة 2000 – 2019 فقد أخذنا المعطيات كما في الجدول الآتي:

جدول رقم 02: قيم الناتج المحلي الخام، وقيم الحماية العادية في الجزائر للفترة 2000 – 2019.

السنوات	الحماية العادية FN
2000	470,7
2001	562,8

2002	583,8
2003	639,4
2004	665,8
2005	730,8
2006	767,3
2007	858,3
2008	1047,6
2009	1251,7
2010	1245,7
2011	1520
2012	1894
2013	2240,1
2014	2640,45
2015	2961,71
2016	3064,88
2017	3435,394
2018	3938,047
2019	3793,438

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على:

الناتج المحلي الخام (PIB): تقارير بنك الجزائر للسنوات المعنية.

الجباية العادية (Fn): قوانين المالية للسنوات المعنية.

ب. تعريف المتغيرات المستعملة في النموذج وبناء النموذج: نقدم المتغيرات التي استعملناها في

النموذج القياسي لإتباع تأثير الجباية العادية على معدل النمو الإقتصادي في الجزائر للفترة 2000

– 2019 على النحو الآتي:

✓ الجباية العادية **Fiscale Nominale**: وهي تلك الضرائب المباشرة وغير المباشرة، المتأتية من

فرض الضرائب والرسوم على نشاط الإقتصادي، وتكون مصدرها داخلي، بالإضافة إلى من خلال

الضرائب والرسوم على نشاط التصدير والاستيراد وهو ما نعرفه بالرسوم الجمركية، وتكون مباشرة أو غير

مباشرة أيضا، وقد أخذناها كمتغير مستقل في دراستنا هاته، وسنتبع تأثيرها على معدل النمو الإقتصادي

في الجزائر لفترة الدراسة، وقد أخذنا إحصائياتها من قوانين المالية للسنوات المعنية.

✓ معدل نمو الناتج المحلي الخام **PIB**: يعكس مساهمة القطاعات في الدخل الوطني في الجزائر،

وأهمية كل قطاع من خلال تركيبته، كما أن له تأثير على القطاعات بما فيهم القطاع التبادلي ويكون في

علاقة طردية مع هذا الأخير، إلا أننا هنا لا نأخذ الناتج المحلي الخام كمتغير، وإنما معدل نموه لفترة الدراسة، وقد أخذنا بياناته من إحصائيات بنك الجزائر.

قبل التقدير الإحصائي للنموذج، نشير إلى أننا توقفنا في سنة 2019، لأن قيمة الناتج المحلي الخام لسنة 2020 لم تتوفر القيمة الكلية النهائية، وإنما توفرت القيم الثلاثية فقط، ما يؤثر على صدقية النموذج القياسي، لعدم تجانس قيم السنة 2020 مع قيم السنوات الأخرى. نأتي الآن لتقدير النموذج الإحصائي، لتقدير معالم هذا النموذج ارتأينا إستعمال طريقة المربعات الصغرى (ols) وذلك من خلال الاستعانة بالبرنامج الإحصائي EViews7 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: جدول يبين تأثير الجباية العادية على الناتج المحلي.

	A	B	C	D	E
1	Dependent Variable: PIB				
2	Method: Least Squares				
3	Date: 05/11/20 Time: 00:11				
4	Sample: 2000 2019				
5	Included observations: 20				
6					
7	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
8					
9	C	4323.347	781.8717	5.529484	0.0000
10	FN	4.498366	0.378020	11.89979	0.0000
11					
12	R-squared	0.887222	Mean dependent var	12040.73	
13	Adjusted R-squared	0.880956	S.D. dependent var	5660.738	
14	S.E. of regression	1953.109	Akaike info criterion	18.08687	
15	Sum squared resid	68663422	Schwarz criterion	18.18645	
16	Log likelihood	-178.8687	Hannan-Quinn criter.	18.10631	
17	F-statistic	141.6051	Durbin-Watson stat	0.317514	
18	Prob(F-statistic)	0.000000			
19					
20					

المصدر: من إعداد الباحثين إعتقاداً على مخرجات Eviews7.

$$R^2 = 0,88 \quad \text{Prob F} = 0.000 \quad n = 20 \quad \text{DW} = 0.31$$

ت. اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء: من أجل اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج، نقارن قيمة داربن وتسن مع القيمتين الحديتين الجدوليتين عند مستوى المعنوية 1% وإذا كان هناك إرتباط ذاتي نعاود مقارنتها مع القيمتين الحديتين الجدوليتين عند مستوى المعنوية 5%. إن قيمة داربن واتسون أقل من القيمة العظمى $du = 1.14$ ، وأكبر من القيمة الدنيا $dl = 0.95$ في القيمة المحدولة عند مستوى الدلالة 1% أي وجود الارتباط الذاتي موجب يجب معالجته بطريقة داربن واتسون كالتالي:

$$Dpib = pib - p * pib(-1)$$

$$Dfn = fn - p * fn(-1)$$

$$P = 1 - DW / 2$$

$$p = 1 - 0,31 / 2 = 0,84 \text{ أي:}$$

وعليه تصبح قيم معطيات النموذج بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي كما في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: المعطيات بعد معالجة مشكلة الارتباط الذاتي.

obs	DPIB	DFN
2000	NA	NA
2001	797.0600	167.4120
2002	958.6280	111.0480
2003	1452.532	149.0080
2004	1728.472	128.7040
2005	2397.264	171.5280
2006	2167.176	153.4280
2007	2148.896	213.7680
2008	3226.492	326.6280
2009	691.2920	371.7160
2010	3618.480	194.2720
2011	4446.856	473.6120
2012	4012.968	617.2000
2013	3031.836	649.1400
2014	3244.364	758.7660
2015	2230.076	743.7320
2016	3377.036	577.0436
2017	4284.888	860.8948
2018	4308.056	1052.316
2019	3313.936	485.4785

2.3 نتائج الدراسة

أ. تقدير النموذج:

أولاً: معالجة الارتباط الذاتي: كالتالي

DPib: متغير تابع.

DFn: متغير مستقل.

الجدول رقم 04: جدول يبين تأثير الحماية العادية على الناتج المحلي.

	A	B	C	D	E
1	Dependent Variable: DPIB				
2	Method: Least Squares				
3	Date: 05/11/20 Time: 01:23				
4	Sample (adjusted): 2001 2019				
5	Included observations: 19 after adjustments				
6					
7	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
8					
9	C	1508.712	394.2621	3.826673	0.0014
10	DFN	2.774997	0.766030	3.622567	0.0021
11					
12	R-squared	0.435647	Mean dependent var	2707.174	
13	Adjusted R-squared	0.402450	S.D. dependent var	1209.299	
14	S.E. of regression	934.8046	Akaike info criterion	16.61785	
15	Sum squared resid	14855615	Schwarz criterion	16.71727	
16	Log likelihood	-155.8696	Hannan-Quinn criter.	16.63468	
17	F-statistic	13.12299	Durbin-Watson stat	1.755533	
18	Prob(F-statistic)	0.002103			
19					
20					
21					

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews7 .

$$R^2 = 0.43 \text{ Prob } F = 0.00 \quad n = 20 \quad DW = 1.75$$

ثانيا: اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء:

من أجل اختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء في النموذج، نقارن قيمة داربن وتسن مع القيمتين الحديتين الجدوليتين عند مستوى المعنوية 1% وإذا كان هناك ارتباط ذاتي نعاود مقارنتها مع القيمتين الحديتين الجدوليتين عند مستوى المعنوية 5%.

من خلال الجدول عند مستوى الدلالة 1% نجد قيمة داربن واتسون أكبر من القيمة العظمى $du = 1.14$ ، وأقل من القيمة $du = 2.86$ ، وعليه فإنه في النموذج لا وجود للارتباط الذاتي للأخطاء.

ثالثا: صيغة النموذج:

من خلال الجدول أعلاه يمكن إعطاء صيغة النموذج المقدر كالتالي:

$$Dpib = 1508.712 + 2.77 * Dfn$$

$$R^2 = 0.43 \quad (394.26) \quad (0.766) \quad DW = 1.75$$

ب. تحليل النتائج من الناحية القياسية:

أولا: معامل التحديد (R^2): إن قيمة $R^2 = 0.43$ هذا يعني 43% من التغيرات الحاصلة في

PIB سببها التغيرات الحاصلة في fn في حين تعود 57% من التغيرات الحاصلة في PIB إلى أسباب أخرى

ثانيا: المعنوية الكلية لنموذج (إختبار فيشر): $\text{Prob}(F\text{-statistic})=0.00$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وهذا يعني أن المعلمة المتغير المستقل لنموذج لا تساوي الصفر أي تأثر على المتغير التابع وفق علاقة خطية.

ثالثا: إختبار معنوية المعالم (إختبار ستودنت): من خلال النتائج المحصل عليها فإن معلمات المعادلة كانت كالتالي:

- بالنسبة للحد الثابت: $\text{prob}(c)=0.00$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي فإن المعلمة الثابتة c معنوية إحصائيا.

- بالنسبة للمعلمة fn : $\text{prob}(fn)=0.00$ وهي أقل من مستوى الدلالة 5% وبالتالي فإن المعلمة fn معنوية إحصائيا

رابعا: إختبار مشكلة عدم ثبات تباين الاخطاء: إختبار white

الجدول رقم 05: إختبار مشكلة عدم ثبات تباين الاخطاء إختبار whit .

Heteroskedasticity Test: White

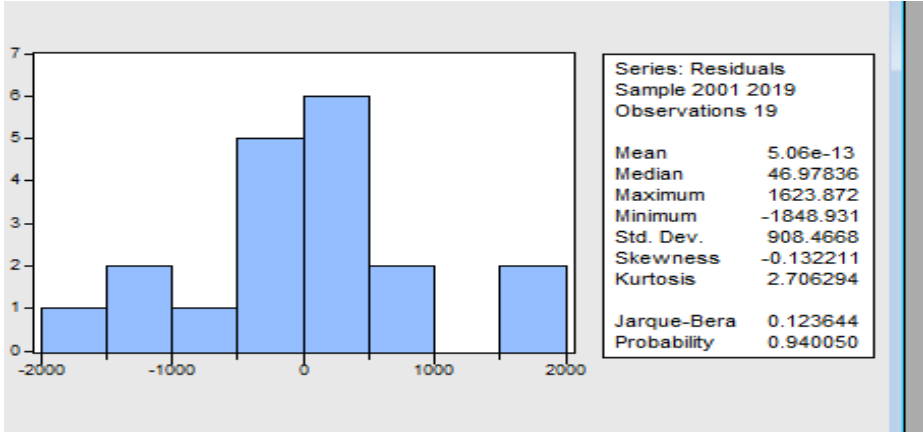
F-statistic	1.016758	Prob. F(2,16)	0.3840
Obs*R-squared	2.142500	Prob. Chi-Square(2)	0.3426
Scaled explained SS	1.463307	Prob. Chi-Square(2)	0.4811

المصدر: من إعداد الطالب، بناءً على مخرجات Eviews 7.

من خلال النتائج المحصلة عليها من الجدول أعلاه نجد احتمال مربع كاي $\text{obs}^*R\text{-Square}$ تساوي $(\text{Prob. Chi-Square}(1)=0.3426)$ وهي أكبر من مستوى الدلالة 5% وبالتالي نستنتج ثبات تباين حد الخطأ.

خامسا: إختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج: (Jarque-Bera) يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الجدول رقم 06: إختبار التوزيع الطبيعي للبقايا.



المصدر : من إعداد الباحثين بناءً على مخرجات EViews7.

من خلال النتائج نجد أن احتمال احصائية (Jarque-Bera) تساوي (Probability=0,94) وهي أكبر من 5% بمعنى أن بقايا هذا النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

ت. التحليل الإقتصادي لنموذج إرتباط الحماية العادية مع الناتج المحلي في الجزائر للفترة 2000

– 2019.

بعد تقدير النموذج من الناحية الإحصائية وصلاحيته القياسية، نأتي إلى التحليل الإقتصادي للنموذج، وقبل ذلك نشير إلى أن إستراتيجية السياسة التنموية لفترة الدراسة وهي سياسة الانعاش الاقتصادي تقوم على:

❖ تقوم هاته السياسة في استراتيجيتها على تحقيق معدلات نمو ما بين 4 – 6 %، وإن اختلفت من برنامج إلى آخر حسب الأرصدة المالية المتوفرة، وبالنظر لقدرات الإنجاز على أرض الواقع، إلا أنها في مجملها العام تعمل كلها تقريبا على هاته المعدلات، والعمل على إستدامتها.

❖ أن الهدف الإستراتيجي لسياسة الإنعاش الإقتصادي، هو إحلال الحماية العادية محل الحماية البرتولية تدريجيا، وبالتالي جعل التمويل من الحماية العادية هو الركيزة الأساسية في تمويل الموازنة العامة، ما يضمن إستقرار الموازنة العامة من حيث التمويل، ويجنبها الصدمات السالبة المتأتية من تذبذب التمويل من الحماية البرتولية.

من خلال النموذج، فإن معامل الإرتباط بين الحماية العادية ومعدلات نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر $R^2=0.43$ ، وهو يعكس حجم تأثير الحماية العادية من خلال تمويل النفقات العامة في الجزائر،

والتي بدورها تشكل مكون رئيسي في الناتج الخام في الجزائر، هذا الإرتباط يعود إلى تحقيق موجب لأهداف إستراتيجية سياسة الانعاش الإقتصادي منذ سنة 2000، أو بصيغة أدق تعود إلى سنوات التسعينات حين تم إصلاح النظام الجبائي في ظل مرحلة التطور نحو إقتصاد السوق، أي أنه يمكن أن نقول بأن التحسن في الجباية العادية هو ثمار تلك الإصلاحات في جزء منه، وفي جزء آخر يعود إلى إستراتيجية سياسة الانعاش الإقتصادي منذ سنة 2000، والتي حددت آليات وقوانين واضحة تهدف إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية غير العادية، حتى تحقق المالية العامة الاستقرار المنشود، بعيد عن الصدمات السالبة للجباية غير العادية.

إن ضعف حصيلة الجباية العادية كان لعدة أسباب أضعفت من كفاءة النظام الضريبي في الجزائر منها نوعية التحصيلات الجبائية، خاصة وقد تم في الماضي إجراء دراسات (لعمارة، 2004) كشفت عن عدم وجود متابعة جبائية جدية لدى كبار المكلفين بالضريبة وضيق قاعدة الجباية العادية، وحتى يتسنى إقامة نظام جبائي عصري في الجزائر أُدخلت إصلاحات هامة أهمها تمثلت في الرسم على القيمة المضافة، كما ان تحسين خدمات الإدارة الجبائية قصد رفع حصة الجباية العادية في مداخيل الميزانية العامة، حتى يتسنى تمويل النفقات العادية من الإيرادات العادية .

ما يمكننا أن نضيفه هنا، أن الإصلاحات الجبائية المتخذة كإستراتيجية في برامج التنمية في سياسة الانعاش الإقتصادي، والتي هدفت إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية غير العادية قد تحققت بشكل جزئي، ترجمته تطور الجباية العادية في الإيرادات العامة مقارنة بغير العادية، إلا أننا نشير إلى أن هذا التراجع في جزء منه يعود لإنخفاض في الجباية البترولية الناتج عن الصدمات السالبة لأسعار المحروقات في جزء كبير منها.

من جهة أخرى فإن البحوث المالية التي وفرتها الجباية البترولية منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014 تاريخ الصدمة السالبة القوية لأسعار المحروقات، والإنخفاض الهائل في المداخيل للموازنة العامة، ثم لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي في تمويل الخزينة العمومية، جعل السلطات تتساهل، أو بصيغة أدق تخل بالإستراتيجية المالية لسياسة الانعاش الاقتصادي في جانب مكافحة التهرب والغش الضريبي، والعمل على عصنة الإدارة الجبائية لزيادة فعاليتها ومردوديتها المالية، كما أن ضعف القدرة الشرائية للمواطن جعله في ردة فعل قوية تجاه أي زيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة، كما أن النقابات الضاغطة على الحكومة وتكتلات قطاع الأعمال جعل تقدم الإصلاحات أمرا صعبا للغاية نتيجة تفشي مناخ الفساد، وهو ما أبقى الريادة للجباية البترولية على حساب الجباية العادية.

4- خاتمة.

شكلت إستراتيجية التحول نحو تمويل المالية العامة من الجباية العادية بعيدا عن البترولية إستراتيجية للمخططات التنموية لسياسة الإنعاش الإقتصادي على إختلاف مخططاتها، وعليه فقد شهدت الجباية العادية والتي كانت محور هاته الإستراتيجيات تطورا مطردا من سنة لأخرى، وهذا نتيجة تلك الإصلاحات التي تم تنفيذها من مخطط لآخر، إلا أن التحول البارز وغير المسبوق كان بداية من سنة 2015 بالجوء إلى الإستدانة الداخلية من خلال قرض النمو، ثم سنة 2018 من خلال قانون النقد والقرض 17 - 10 المرخص للتمويل غير التقليدي في الجزائر بعيد عن الجباية البترولية، وهو ما حاول برنامج التحول الإقتصادي في جانب الإستراتيجية المالية المسطرة له من التنوع في تمويل المالية العامة، إلا أن ذلك لم يكن من خلال الجباية العادية.

من خلال هاته الورقة توصلنا إلى نتائج أخرى، نذكرها على الآتي:

- أن سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر هي سياسة التمويل بالعجز، من خلال التمويل بالإصدار النقدي من فراغ، الموجه لشراء سندات الخزينة العمومية وليس أذونات الخزنة، وهي أهم تحول في تنوع تمويل المالية العامة خارج الجباية البترولية.
- في ظل التضخم المطرد من سنة لأخرى الذي تشهده الجزائر، فإن هذا التضخم وإن كان له تأثير سلبي على القدرة الشرائية للمواطن، إلا أنها تمثل ميزة تنافسية في حال أن الجهاز الإنتاجي مرن، وعليه فإنه على الحكومة أن تعمل على تطوير الجهاز الإنتاجي فقط، وبالتالي فإن الظروف مهيأة لإقلاعه إقتصادية حقيقية خارج المحروقات، وهو ما تعتمد عليه إستراتيجية برنامج التحول الإقتصادي في محور التنوع الإقتصادي.
- أن لجوء الحكومة إلى سياسة الإصدار النقدي هروبا من ردة الفعل لدى الأعوان الإقتصاديين، الراضة لكل زيادة في الضرائب والتكاليف، وبالتالي فإن عدم قدرة الجباية العادية على تعويض الإنخفاض في الجباية البترولية، أثر بشكل مباشر في إستراتيجية المخطط، وجعله يلجأ لهذا النمط من التمويل.

الهوامش والمراجع:

- أحمد و، (2017). متطلبات تكييف النظام الضريبي الجزائري في ظل تحديات التجارة الالكترونية. الشلف: جامعة الشلف.

- العزاوي، م. ط. (2007). *اقتصاديات المالية العامة*. الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- القادر، ش. ع. (2018). العجز الموازي كآلية للتأثير في إتجاه الدورة الإقتصادية في الجزائر -دراسة قياسية للفترة 2000 – 2015. *مجلة الدراسات التجارية والإقتصادية المعاصرة*. 88, (02).
- القادر، م. ل. (2014). التحديات الإستراتيجية التي تواجه الدولار الأمريكي، قراءة تحليلية في حاضر ومستقبل الدولار الأمريكي. *مجلة البحوث والدراسات الإنسانية*. 187, (09).
- الناصر، ن. ع. (2005). *المالية العامة*. سوريا: منشورات جامعة دمشق.
- سمير، ب. ع. (2006). *إشكالية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لتمويل ميزانية الدولة*. البليدة: جامعة البليدة.
- ص.ص ج. ب. (2010). 2. --. التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي" (أ. د. منشورة (Éd.), بسكرة: جامعة الحاج لخضر باتنة.
- لعمارة، ج. (2004). *منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر*. الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- مراح، م. ه. (2018). *حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر* -دراسة تحليلية لمضمون القانون 10-17مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية. 136 ,
- مراد، ن. (2011). *فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- مرغيت، ع. ا. (2016). *كلية العلوم الإقتصادية* Récupéré sur www.google.com : جامعة جيجل.
- والقرض، ق. ا. (2017, 10 11). *المتعلق بالنقد والقرض*. الجزائر.
- وعيل، م. ه. (2018, 06). *سياسة التيسير الكمي كآلية حديثة لتطبيق السياسة النقدية دراسة تحليلية نرية لأفاق تطبيق سياسة التيسير الكمي في الجزائر*. *مجلة التنمية والأستشراف للبحوث والدراسات*. 262, (04)03 ,
- ياسين، ا. (2017). *تقييم فرص نجاح النموذج التنموي الجديد*. *مداخلته منشورة في أوراق عمل المؤتمر الوطني "رهانات الإقتصاد الجزائري في ظل الأوضاع المحلية والدولية الحالية، أي فرص للنموذج الإقتصادي الجديد*. (p. 39) قسنطينة: جامعة قسنطينة.